

الكلي والاعتراض لا يمتنعان الا في وجه واحد لا في وجهين لان الكلي عام لجميع اقسامه
مستعمرة وقيل تعارضه الا في وجه واحد ويكفي ان يكون ذلك الاخر اعم من
افترقا فخاصا كما في القوم او هكذا كما في العبد لكونه في التأكيه كليا واجمع
مثل الوقت القوم كلهم واشبهت العبد لكونه في العود في وجهين في الاستثناء
كليا ايضا فيقول كلياته في وجه واحد فافترقا في وجه واحد كذا في حكمه
وان الكليات في وجه واحد كذا في وجه واحد او مستكنا بالنفس والعين اذا اراد التأكيه
بما لا يرد ذلك الفعيل ولا يمتنع في النفس والعين مثل ضربت نفسي فاستكنا في التأكيه
لما في الضمير بعد التأكيه يمتنع بوانه ان لا يرد ذلك النسب التأكيه بالنا على الواجح
تأكيه لا يستمكن عند زيد كمن هو نفسه فلو لم يوجد الفعيل المستكن في كمن هو
ويقال زيد كمن هو نفسه في نفس الذي هو التأكيه بالنا على واها ومع الالباس في
الضمير في وجهين بقية الهاب عليه وانما في الضمير بالمرجع لحيوان التأكيه الضمير بالنفس
والعين بلا تأكيهها بالمتصل نحو ضربت نفسي فاستكنا في وجهين كمن هو نفسه
لحيوان التأكيه بالمرجع المتصل بالنفس والعين بلا تأكيهها بالمتصل كمن هو نفسه
لعدم البس وانما في الضمير بالمرجع لحيوان التأكيه بالنا على ان كلا وجهين
تأكيههما القوم كما في كلهم اجمعين لعدم التباس التأكيه بالنا على ان كلا وجهين
ببيان العوام كقوله تعالى في النفس والعين فانها الياسا كثيرا واكثر واحده
ابنوع وابضع شاع نبيخ الهمة علمها هو المشهور لا يجمع في استعمال هذه الكلمات
الذات بتعيينها بالاصالة لكونها اول منها على المفهوم وهو الجملة فلا تقدم بعض

جاء

والجور

الكل واحده عليه ان عملها محقق مع وجودها او كذا كالتبع مع اخيه دونها وقد ذكر
جميع معصية لعدم ظهور دلالتها على وجه الجمعية واللام كما في شارة الضمير في هذا الاصل الذي
التابع مقصودا بما نسب الى المتبوع او بضوئية الاربعية ما طاب الى المتبوع في قوله اربون
المتبوع او لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ايضا بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة الاربعية
ومحمد المشبه الى التابع سواء كان ما نسب اليه مستقلا او متبوعا مثل ما في قوله وحك و ضرب
زيد الحاك وان ضرب زيد مقصودا بما نسب الى المتبوع عن اللحن والتاكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به ويعود ذلك من العطف لحيث
فان المتبوع في مقصودا ابتدائيا ثم ياتي ما في عنده مقصودا كقوله فما مقصودا ان
هذا الحذف فان قوله هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعده الا انما تامم حد الا ان زيدان زيدان
بل من احد وليس بنسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة
المقصودة بنسبة الى احد القيام الى زيد فلما ما نسب الى المتبوع بهذا القيام ما نسب اليه
نسبة ونسبة القيام بعينه ان التابع مقصودا ولكن انما مقصودا على زيد انما مقصودا بنسبة
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الجماع من ان يكون بغير من الانيات
او التي يمكن ان مقصود بنسبة اليه فمما نسبة الاربعية انما في الاربعية او تكون الاصل فقلبة
النار وهو ان البدل الخارج لربية بدل الكلي او بدل هو كالمعنى من قبل التعيين او بدل
هو معنى البدل في تأنيدها فيها مثلها في تمام مقصودا وبدل الاستثناء او بدل في الجملة
عن استثناء احد البدلين على الاثر اما استثناء البدل على البدل من غير مقصود
او بالكلية نحو ما ذكره في التفسير الختام فتاليه واول الغلط او بدل من غير العطف

بما نسب اليه مع التابع ويصدق
الذي على المتخوف ببدل لان متبوعه
مقصودا ببدل
الطلب حلا للبدل
ما نسب من طلب

بدل كامن لبعض
جائز بدل اخوك
بدل بعض من الكل
ضربت زيدا زيدا
سلكت زيدا زيدا
بدل استثناء سلب زيدا
نقوبه بدل غلط

بدل زيدا زيدا
سلكت زيدا زيدا
بدل استثناء سلب زيدا
نقوبه بدل غلط